الأمم المتحدة E/ECA/COE/40/11

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr :.General
1 April 2022

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين
الاجتماع الأربعون

داكار (حضوريا وعبر الإنترنت)، ١١ – ١٣ أيار/مايو ٢٠٢٢
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*
قضايا نظامية

التقرير المرحلي عن أعمال المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

أولا– مقدمة

١ – يغطي هذا التقرير المرحلي، الذي يقدم إلى مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين أثناء الدورة الرابعة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وفقا للممارسات الحالية واستجابة لطلبها الحصول على تحديثات منتظمة عن العمل الذي يقوم به المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط.(١) ويلخص التقرير عمل المعهد للفترة من نيسان/أبريل ٢٠٢١ إلى آذار/مارس ٢٠٢٢. ويسلط التقرير الضوء على النتائج الرئيسية التي حققها المعهد، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ برامجه التدريبية وأنشطته في مجال توليد المعرفة ونشرها، وآخر التطورات المتصلة بموارده البشرية والمالية والشراكات التي أقامها. ويختتم التقرير بموجز عن التوقعات لعام ٢٠٢٢.

* E/ECA/COE/40/1.

(١) المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط هو مؤسسة أفريقية أنشأتها الجمعية العامة بغرض رئيسي هو مرافقة البلدان الأفريقية ودعمها في سعيها إلى بناء قدراتها من الموارد البشرية باعتبار ذلك شرطا لا غنى عنه للحفاظ على استقلالها والنهوض بتنميتها الاقتصادية الاجتماعية. وتتمحور أنشطة المعهد الرئيسية المستمدة من ولايته حول مجموعة من برامج تنمية القدرات والتدريب، فضلا عن طائفة من المبادرات المتعلقة ببحوث السياسات العامة والحوار. ويقدم المعهد أيضا خدمات استشارية إلى الحكومات والمؤسسات العامة بناءً على طلبها؛ ويقوم مقام منتدى للتفكير البديل بشأن التنمية في أفريقيا.

A.22-00416

٢ - وأثناء الفترة قيد الاستعراض ظلَّت جائحة الفيروس التاجي (كوفيد-١٩) تُحدث آثارا بالغة الشدة على التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء، وهو ما ساهم في زيادة حالات المديونية الحرجة، التي تفاقمت بسبب ضعف التجارة، وتقلب أسعار السلع الأساسية، وحالة عدم اليقين التي اتسم بها الاقتصاد الكلي، وفقدان الوظائف، وفي بعض الحالات، زيادة الفقر المدقع. ولمواجهة هذه التحديات الاجتماعية والاقتصادية ودعم البلدان في البناء من أجل المستقبل بشكل أفضل لتسريع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها، نظم المعهد في عام ٢٠٢١، ٤١ دورة تدريبية عبر الإنترنت عزز من خلالها قدرات ٣٠٣٣ مسؤولا (منهم ٩١١ امرأة) من ٥١ بلدا أفريقيا في مجال إدارة القطاع العام والتخطيط الإنمائي. وأدلى ٧٥ في المائة من إجمالي الموظفين الذين تلقوا التدريب بشهادات أثبتت بالدليل القاطع أنهم استخدموا المعارف والمهارات والأدوات التي اكتسبوها على إثر التدريب الذي قدمه المعهد للتأثير على السياسة الاجتماعية والاقتصادية في بلدانهم. وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار وظيفة المعهد بوصفه مركزا للفكر، شارك ٤٧٩ خبيرا في أنشطة البحوث التحليلية لتعزيز قدراتهم على صياغة السياسات العامة عن طريق ١١ حلقة دراسية شبكية، بما في ذلك ٩ حلقات دراسية إنمائية وحواران رفيعا المستوى بشأن السياسات.

الشكل الأول:

التطور في عدد المتدربين، ٢٠١٨-٢٠٢١

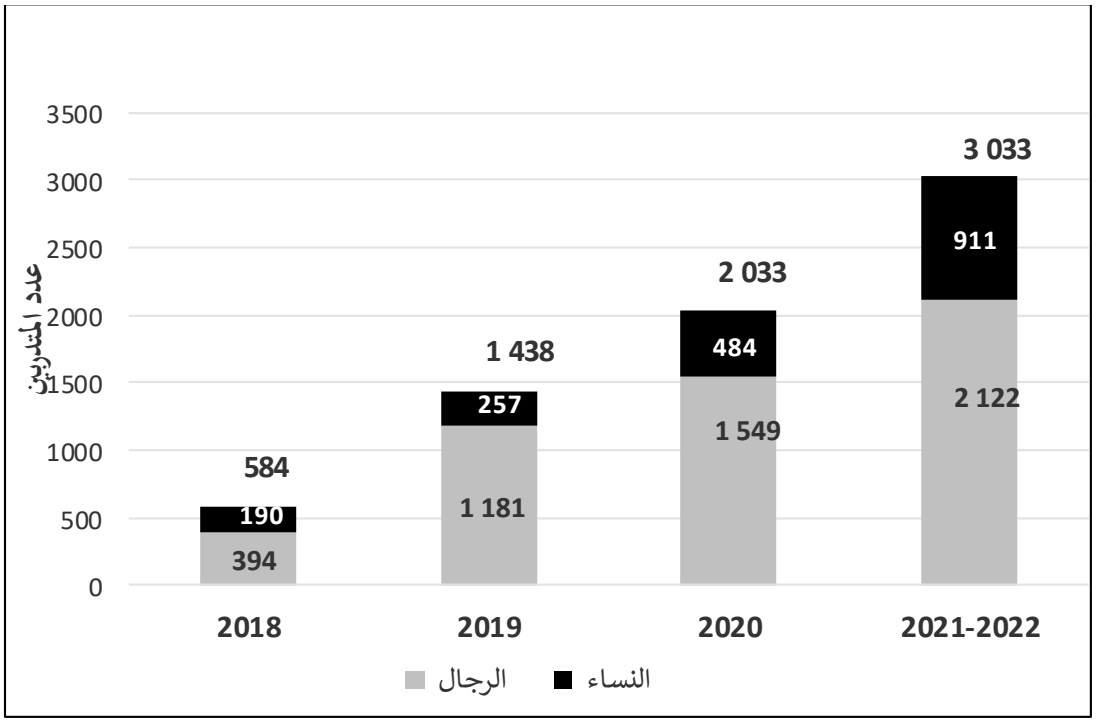

٣- ويرد في الفروع اللاحقة من التقرير وصف مفصل لمساهمات المعهد خلال الفترة المشمولة بالتقرير في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ وولايات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والأهداف الإنمائية للدول الأعضاء.

ثانيا- المساهمة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ عن طريق التدريب والبحث

ألف - التدريب

٤- استمر التدريب بهدف بناء الكتلة اللازم توفرها من العاملين الإنمائيين المهرة لمساعدة البلدان على البناء للمستقبل بشكل أفضل من خلال المساعدة على إيجاد اقتصادات قادرة على الصمود، تماشيا مع خطط التنمية الوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. واكتسب المتدربون إلماماً بالأساليب الفعالة لصياغة وتخطيط وتنفيذ وإدارة السياسات المواتية للتنمية والداعمة للقدرة على الصمود؛ وزيادة كفاءة جميع أصحاب المصلحة المعنيين؛ وتعبئة الموارد البشرية والمؤسسية والمالية الكافية؛ وترجمة النمو الاقتصادي إلى مكاسب اجتماعية وبيئية مستدامة ومنصفة تعود بالنفع على جميع المواطنين ولا تترك أحدا يتخلف عن الركب.

٥- لقد قوضت الجائحة بشدة أنشطة تنمية القدرات المؤسسية والفردية في أفريقيا، كما هو الحال في أجزاء أخرى من العالم. واضطر العديد من البلدان الأفريقية إلى إعادة تصميم الدورات التدريبية الحضورية بحيث يتسنى تقديمها باستخدام المنصات الرقمية. وتجسيدا لهذا الواقع، واصل المعهد تقديم دوراته الدراسية على الإنترنت أثناء الفترة المشمولة بالتقرير.

٦- وأتاح تقديم المعهد خدماته لبناء القدرات عبر الإنترنت الوصول إلى عدد أكبر بكثير من البلدان ومجموعة أوسع من المستفيدين مما كان عليه الحال في السابق من خلال الدورات التدريبية الحضورية. وارتفع عدد النساء المشاركات في التدريب عبر الإنترنت بشكل ملحوظ مقارنة بما كان عليه في التدريب الحضوري التقليدي. وقد أثبتت الدورات الرقمية التفاعلية أنها ليست فقط بديلا طارئا للدورات التقليدية، بل هي أيضا وسيلة تكميلية ممتازة لتقديم برامج تنمية القدرات المؤسسية والفردية. وأُجريت دورات التدريب الرقمية عن طريق مزاوجة الوحدات غير المتزامنة بالحلقات الدراسية الشبكية المتزامنة. ويجري تحديث التدريب الرقمي بانتظام لتضمينه خصائص التعلم عبر الواقع الافتراضي وخصائص التعلم بالأجهزة المحمولة المستوحاة من الألعاب.

٧- وقُدّمت ٤١ دورة رقمية في المجموع ركّزت على تشكيلة متنوعة من القضايا، تشمل تحليل البيانات لأغراض التنمية المستدامة؛ ووضع نماذج للاقتصاد الكلي لأغراض تخطيط

للتنمية المستدامة؛ والسياسة الزراعية في أفريقيا؛ والتحوّل الرقمي لتسريع وتيرة انخراط الشباب في ريادة الأعمال في القطاع الزراعي؛ والسياسات الرامية إلى تعزيز الصلة بين السلام والأمن والتنمية؛ وإحصاءات الطاقة و موازينها؛[٢] وتقييم السياسة العامة؛ والشؤون الجنسانية، والتجارة والتنمية؛ والسياسة التجارية الدولية والمفاوضات التجارية؛ والأخذ بنهج التنمية الإقليمية[٣]؛ والشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ وقانون المعادن والحوكمة في قطاع المعادن؛ والسياسات والتشريعات المتعلقة بتشغيل الممرات البرية؛ والانتقال، في مرحلة ما بعد الجائحة، إلى مجتمعات قليلة الانبعاثات من الكربون؛ والمعلومات والخدمات المناخية للتخطيط وصنع القرار على المدى البعيد؛ والاقتصاد الأزرق ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ وحرية التنقل والتكامل الإقليمي؛ وقابلية توظيف الشباب وريادتهم الأعمال؛ وتأثير الجائحة على الاقتصادات؛ والشباب باعتبارهم المحرّك لبناء أفريقيا التي نصبو إليها؛ والخيارات السياساتية للاقتصاد الكلي والهيكلة بغرض تسريع التنويع الاقتصادي وإيجاد فرص العمل. ومما يجدر ذكره في هذا السياق أيضا أن مود أ. ك. سيكا، أحد خريجي إحدى هذه الدورات، اختار المعهد كمنصة لإطلاق كتابه المعنون "*The Demise, Alternatives, and Rebirth of Planning: The Gambian Experience*" (*أفول نجم التخطيط، وبدائله وانبعاثه من جديد: تجربة غامبيا*)، بحضور عدد من كبار المسؤولين من غامبيا.

٨- وقد تمثَّل أحد المجالات التي انصب عليها التركيز، أثناء الفترة قيد الاستعراض، في الاقتصاد الكلي من أجل التخطيط للتنمية المستدامة. وعزز المعهد قدرات ٥٩٩ من المسؤولين الحكوميين ومقرري السياسات (بمن فيهم ١٤٧ امرأة) فيما يخص المسائل المتصلة بالاقتصاد الكلي. وقد تحقق ذلك من خلال ٨ دورات و٣ حلقات دراسية شبكية ودورة خاصة بشبكات الممارسين (ضمّت مشاركين من ١٥ بلدا) ركزت على كيفية التخفيف من تأثير الجائحة وتحفيز النمو الاقتصادي في أفريقيا. وشمل التدريب مواضيع مثل تطوير إطار الاقتصاد الكلي لكي يصبح الاقتصاد شاملا وأخضر، وتأثير السياسات العامة، وأساسيات التخطيط الإنمائي، والسياسات المالية وأفضل الممارسات في التخطيط الكلي في سياق التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر في حقبة الجائحة.

٩- وواصل المعهد تنظيم دورات تدريبية تتناول آخر المستجدات فيما يتعلق بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وعززت الدورات المتعلقة بالسياسة التجارية الدولية والمفاوضات التجارية قدرات المشاركين على إجراء المفاوضات التجارية مع إدماج الاعتبارات الجنسانية والمناخية. ورفعت الدورات أيضا من مستوى قدرات المشاركين على تصميم وتنفيذ وتقييم

(٢) تشير ''موازين الطاقة'' إلى ما تتمخض عنه المحاسبة الإحصائية الشاملة لمنتجات الطاقة وتدفقاتها في الاقتصاد.

(٣) يهدف نهج التنمية الإقليمية إلى الوصول إلى أفقر الفئات المستهدفة، مما يسمح للدول الأفريقية بالامتثال على نحو أفضل لمبدأ عدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب في سياق أهداف التنمية المستدامة.

السياسات التجارية التي تتماشى مع الاحتياجات والتطلعات الوطنية والإقليمية على صعيد التنمية والتكامل.

١٠- ونُظم تدريب مصمم حسب الطلب للمسؤولين الزامبيين بشأن صياغة السياسات التجارية، والمفاوضات التجارية، وتيسير التجارة، بالتعاون مع المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي وغيره من مكاتب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتحسين مشاركة زامبيا في النظام التجاري المتعدد الأطراف وفي الجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تتمتع بعضويتها (أي السوق المشتركة لدول شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي). ونتيجة لذلك، عززت الدورة قدرات ١٠٣ مشاركين، من بينهم ٤٤ امرأة، ينتمون إلى وزارة التجارة والصناعة والمؤسسات ذات الصلة.

١١- وبناء على طلب وزارة الخارجية والتعاون الدولي في ليبيا، نُظمت في الرباط حلقة عمل مصممة خصيصا بشأن الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بدعم من المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا. وأدت حلقة العمل إلى تحسين قدرات المسؤولين الحكوميين بالوزارة على معالجة الأثر المتوقع للاتفاق على أفريقيا، مع التركيز بشكل خاص على الاقتصاد الليبي. ومكّنت المشاركين من فهم عملية التصديق على الاتفاق وتنفيذه فهما أفضل. وبلغ مجموع الذين حضروا حلقة العمل ٢٢ مسؤولا من الوزارة، منهم امرأتان.

١٢- ووضعت مجموعة أدوات لتقييم الاقتصاد الأزرق تهدف إلى معالجة مسألة ضعف عملية جرد موارد المياه العذبة والمياه الجوفية في القارة. وقد وضعت مجموعة الأدوات هذه لتوجيه عملية جمع البيانات وتحليلها فيما يتعلق بالقيمة الاجتماعية والاقتصادية للموارد الزرقاء، بما في ذلك السلع والخدمات المتولدة عنها، والتي من المتوقع بدورها أن تعطي صورة سريعة عن إمكانات الاقتصاد الأزرق وأن تسترشد بها عملية صنع القرار ذات الصلة.

١٣- وأُقيمت دورة عن المعلومات والخدمات المناخية للتخطيط وصنع القرار على المدى الطويل تهدف إلى تعزيز قدرة المشاركين على إدماج المعلومات والخدمات المناخية في التخطيط والتنفيذ المتعلقين بالتنمية. ففي معظم أنحاء القارة، لا يزال مستوى المهارات والوعي بخدمات المعلومات المناخية غير كاف للاستجابة للآثار الواسعة النطاق للظواهر الجوية القصوى، مثل الجفاف والأعاصير وموجات الحر.

١٤- وصُممت دورة عن دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز القدرة على توظيف الشباب وفتح مجال ريادة الأعمال لهم لتزويد المسؤولين وصناع القرار من المستويين المتوسط والرفيع بالمهارات والأدوات والآليات اللازمة لتعزيز جهود إنماء الشباب وصياغة سياسات قائمة على

الأدلة لقطاع الشباب لا يتبقى على إثرها شبابٌ متخلفا عن الركب، وهي تهدف في نهاية الأمر إلى إطلاق العنان لإمكانات الشباب الإبداعية وأن يصبحوا رواد أعمال.

١٥- وقدم المعهد دعما متخصصا للجماعات الاقتصادية الإقليمية على النحو التالي:

(أ) نُظّمت دورة بناءً على الطلب عن تأثير الجائحة على أداء الجماعات الاقتصادية الإقليمية لمسؤولين من بلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. وكان الهدف من التدريب هو تعزيز قدرات البلدان على التخفيف من أثر الجائحة على اقتصاداتها بشكل عام وعلى ماليتها العامة بشكل خاص. واطلع المشاركون على نماذج مختلفة لإدارة المالية العامة في أوقات الأزمات بغرض بناء اقتصادات قادرة على الصمود ووضع خطط فعالة للتعافي بعد الجائحة. وبلغ مجموع الذين حضروا الدورة ٤٤ مشاركا، من بينهم ١٠ نساء.

(ب) قُدم تدريب حسب الطلب عن السياسات والتشريعات المتصلة بتشغيل الممرات البرية إلى مسؤولين من بلدان تجمع دول الساحل والصحراء. وكان الهدف من التدريب هو العمل من أجل وضع إطار منسق لإدارة الممرات وتشغيلها وصيانتها، وهي اللبنات الأساسية للتكامل الناجح. وأتاح التدريب أيضا فرصة للإلمام بالاستراتيجيات المتصلة بتطوير الهياكل الأساسية القادرة على الصمود أمام تغير المناخ وإدماج الاعتبارات المتصلة بنوع الجنس في استغلال ممرات الطرق.

١٦- ويسترشد المعهد في رصد وتقييم التدريب الذي يقدمه بخطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣. وتقيَّم النتائج المباشرة للتدريب بإجراء استقصاءات شتى. ودأب المعهد، في نهاية كل دورة، على دعوة المشاركين إلى تقييم الدورات التي شاركوا فيها. وفي أعقاب ذلك، يُجرى استبيان سنوي لتقييم الكيفية التي أسهمت بها المهارات والأدوات التي اكتسبها المشاركون في قدرتهم على التأثير في صياغة السياسات العامة والتخطيط الإنمائي في أنشطتهم اليومية. وتُظهر نتائج الاستقصاءات التي أجريت في عام ٢٠٢١ نسبة عالية من الرضا، حيث شهد ٩٠ في المائة من المشاركين بأن التدريب قد عزز قدراتهم في مجال التخطيط الإنمائي وعزز ثقتهم في قدرتهم على التأثير في السياسات. وبالإضافة إلى ذلك، قال ٩٨ في المائة منهم إن التدريب زاد من قدرتهم على إدارة السياسات الاجتماعية والاقتصادية وعزز ثقتهم في قدرتهم على التأثير في تلك السياسات. وقدم ٧٥ في المائة منهم أدلة ملموسة على أنهم استخدموا المعارف والمهارات والأدوات التي اكتسبوها من خلال التدريب الذي قدمه المعهد للتأثير على السياسة الاجتماعية والاقتصادية في بلدانهم.

١٧- وكان العدد الإجمالي للأفراد (أي الـ ٣ ٠٣٣ موظفاً، بمن فيهم ٩١١ امرأة) الذين تم تدريبهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير في مجال إدارة القطاع العام والتخطيط الإنمائي منسجما مع الأهداف الكمية للخطة الاستراتيجية للمعهد للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣.

باء- برنامج درجة الماجستير

١٨- استمر التعاون مع جامعة جوهانسبرغ فيما يخص برنامج ماجستير الفلسفة في السياسة الصناعية الذي يستغرق ١٨ شهرًا. ويزود هذا البرنامج كبار المهنيين وممن هم في منتصف حياتهم الوظيفية ومقرري السياسات العاملين في الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية بتدريب مترابط الأجزاء يشمل مختلف جوانب إدارة السياسات الاقتصادية، والتخطيط الإنمائي، والتحليل القطاعي، مع التركيز على القضايا الصناعية. واختتمت الدفعة الخامسة الفصل الدراسي الثاني للبرنامج في عام ٢٠٢١. ونجح جميع المشاركين الـ ٤٣ في الامتحانات النهائية وأصاب أربعة منهم النجاح بامتياز.

جيم- البحوث

١٩- تُعد بحوث المعهد السياساتية مكمّلة لبرنامجِه التدريبي ومستجيبة لاحتياجات الدوائر المعنية بصنع السياسات والجهات المعنية الأخرى. وهي منسجمة مع مهمته بوصفه مركزا للفكر ومع هدفه المتمثل في توجيه التغيير السياساتي وصنع القرار على أعلى المستويات فيما يتعلق بالتحديات الإنمائية التي تواجه البلدان الأفريقية. ويقدّم هذا المكوّن البحثي التوجيه الاستراتيجي فيما يتعلق بتصميم دورات المعهد، وحواراته الرفيعة المستوى بشأن السياسات، وحلقاته الدراسية الإنمائية، وبرنامجه الخاص بالزمالات، حيث يجري تحديث محتويات هذه الأنشطة وتكييفها وفقا للمتغيرات في بيئة التشغيل وأولويات الدول الأعضاء.

٢٠- ونظم المعهد، أثناء الفترة قيد الاستعراض، عددا من الحوارات السياساتية الرفيعة المستوى والحلقات الدراسية الإنمائية (التي حضرها مشاركون أفريقيون وغير أفريقيين)، وفيما يلي تفاصيل تلك الحوارات والحلقات الدراسية:

(أ) في نيسان/أبريل ٢٠٢١، نُظِّم حوار سياساتي رفيع المستوى بالاشتراك مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة الصحة العالمية تناول دور المستهلك والحماية الاجتماعية في توفير الخدمات الصحية، (بما في ذلك الصحة الإلكترونية) في أعقاب الجائحة. وأتاح الحوار فرصة لعرض ومناقشة توصيات تضمنها تقرير للأونكتاد عن دور سياسات حماية المستهلك في توفير الخدمات الصحية. وحضر الحوار السياساتي ١٥٥ مشاركا، من بينهم

ممثلون عن وزارات الصحة ووكالات حماية المستهلك، تبادلوا التجارب وأفضل الممارسات التي ظهرت أثناء الجائحة.

(ب) في تموز/يوليه ٢٠٢١، عقد المعهد حلقة دراسية إنمائية حول دور الشركات في التجارة الخضراء والشاملة للجميع، كانت بمثابة منبر أتاح تبادل السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز التجارة الخضراء والشاملة في أفريقيا. وتبادل المشاركون الـ ٣٢ الدروس المستفادة وأفضل الممارسات في مجال الترويج للتبادلات التجارية التي تتسم بمراعاة أكثر للبيئة ومزيد من الإدماج. وناقشوا أيضا أثر تغير المناخ وجهود التخفيف وتدابير التكيف على نمو الاقتصادات الأفريقية والإمكانات التي تنطوي عليها الشراكات بين القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بالطاقة المتجددة، بما يدعم قطاع الأعمال التجارية الزراعية على وجه الخصوص.

(ج) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، استضاف المعهد اجتماعا لفريق خبراء بشأن استخدام تدابير الاقتصاد الكلي لإدارة الديون في أعقاب الموجة الأولى من تفشي الجائحة. وكان الاجتماع متوائما مع برنامج بحثي مستمر بشأن الديون والضرائب وتمويل التنمية، تدعمه مبادرة المجتمع المنفتح لغرب أفريقيا. وأجرى المشاركون الـ ٦٦ استعراضا شاملا لمشاريع التقارير المقدمة من بنن وغانا وكوت ديفوار وليبريا ومالي. وخاض المشاركون أيضا في مناقشات شاملة لوضع خريطة طريق لإدارة الديون وتعبئة الموارد من أجل البناء للمستقبل على نحو أفضل؛ والحاجة إلى تحقيق مجتمعات مستدامة وشاملة للجميع من خلال بناء اقتصادات قادرة على الصمود؛ والسياسات النقدية والتضخم والإقراض لدعم الاقتصاد؛ واستخدام التدابير المالية لإعادة هيكلة الاقتصادات بما يتماشى مع الأهداف الاجتماعية والاقتصادية. وأُخذت ملاحظات فريق الخبراء في الحسبان لدى وضع الصيغة النهائية لمشاريع التقارير الوطنية.

(د) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، استضاف المعهد حلقة دراسية إنمائية بشأن التعافي من الجائحة بشكل أفضل بواسطة تعزيز العلاقة بين السلام والأمن والتنمية والعمل الإنساني وحقوق الإنسان في تصميم السياسات وتنفيذها في أفريقيا. وجاءت الحلقة الدراسية في إطار متابعة للتدريب الذي نظمه المعهد ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا والذي ركز على تصميم وتنفيذ سياسات ترمي إلى تعزيز الروابط المتبادلة بين التنمية والسلام والأمن والعمل الإنساني وحقوق الإنسان للتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في القارة. ووفرت الحلقة الدراسية منصة أتاحت للمشاركين البالغ عددهم ٨٢ مشاركا تبادل أفضل الممارسات والخبرات وتعزيز مهاراتهم ومعارفهم من أجل تطبيق النهج الترابطي للتعافي من الجائحة بشكل أفضل.

(هـ) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، نظم المعهد حلقة دراسية متعددة الوسائط بشأن دور الشباب في البناء للمستقبل على نحو أفضل من خلال تعزيز الفنون والثقافة والتراث. وتزامنت الحلقة الدراسية مع إعلان الاتحاد الإفريقي عام ٢٠٢١ عاما للفنون والثقافة

والتراث، وجرى تنظيمها بمشاركة عددٍ من الفنانين الأفريقيين المشهورين.[٤] وبفضل الأفلام القصيرة والعروض المقدمة، أتاح البرنامج للمشاركين الـ ٢٥ منبرا لمناقشة دور الفنون والثقافة والتراث في تعزيز التنمية الإقليمية والمحلية في أفريقيا وفي إثراء عملية صنع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

(و) في شباط/فبراير ٢٠٢٢، نظم المعهد فعالية على هامش الدورة الثامنة للمنتدى الإقليمى الأفريقى المعني بالتنمية المستدامة، بالتعاون مع شعبة التكنولوجيا وتغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية وشعبة التخطيط الاستراتيجي والرقابة والنتائج. وكانت هذه الفعالية، التي حضرها ٥٤ فردا، جزءا من المرحلة ٢ من مبادرة مختارات القصص القصيرة للجنة الاقتصادية لأفريقيا التي شارك فيها كتاب مشهورون ناطقون باللغة البرتغالية. وكان الهدف من الفعالية هو بناء فهم شامل لأهداف التنمية المستدامة وارتباطها بأهداف خطة عام ٢٠٦٣ من خلال الكتابة الإبداعية.

(ز) في آذار/آذار/مارس ٢٠٢٢، وفي سياق الاحتفال باليوم الدولي للمرأة، نظم المعهد حوارا بشأن دور السياسة العامة في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في أفريقيا. وكان العديد من الحاضرين، البالغ عددهم ١١٤ شخصا، من خريجى الدورات المتعلقة بنوع الجنس التي قدمها المعهد على مدى العامين الماضيين، حيث تبادلوا التجارب والدروس المستفادة فيما يتعلق باستخدامهم للمهارات والكفاءات المكتسبة في دورات المعهد لتحسين سياسات واستراتيجيات المساواة بين الجنسين.

دال- الزمالات

٢١- واصلت برامج الزمالات التي يقدمها المعهد إسهامها في تشجيع وتعزيز تبادل المعارف فيما بين البلدان الأفريقية والتّعلم المتبادل فيما بين الباحثين وموظفي الخدمة المدنية. ومن خلال هذا البرنامج، عزز المعهد الدعم الذي يقدمه لبناء قدرات كبار المسؤولين من الدول الأعضاء عن طريق التحليلات والمناقشات البناءة بشأن السياسات الإنمائية. وبفضل هذا البرنامج، وطد المعهد شراكاته مع مختلف شعب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومؤسسات التخطيط، وإدارات الوزارات التنفيذية، والمنظمات الدولية، والجامعات، ومراكز البحوث.

٢٢- في عام ٢٠٢١، استضاف المعهد زميلا تناول في بحثه محددات مشاركة المرأة في القوى العاملة في القطاعين الرسمي وغير الرسمي في بوتسوانا، باستخدام البيانات التي جُمعت عن

(٤) Kandy Guira (singer); Yoro Mbaye and Steve Kamdeu (film-makers and recipients of awards at the Pan-African Film and Television Festival of Ouagadougou); and Mamy Tall (creator of "Dakar Lives" on Instagram).

طريق استقصاء متعدد الموضوعات للأسر المعيشية في ٢٠١٥/٢٠١٦. وفي أوائل عام ٢٠٢٢، انضم زميلان من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى المعهد، يعكف أحدهما على إجراء بحث عن تغير المناخ والتآكل الساحلي وتدابير التخفيف من آثارهما، بينما يبحث الآخر أثر الجائحة في تمويل التنمية في المنطقة دون الإقليمية للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا.

هاء- تعميم مراعاة المنظور الجنساني

٢٣- لقد أعطى المعهد، كما كان عليه الحال منذ بضع سنوات، الأولوية للمساواة بين الجنسين بوصفها عنصرا رئيسيا في تصميم وتنفيذ جميع أنشطته التدريبية والبحثية. وأتاح برنامج التعلم عبر الإنترنت، باستخدام منصة داخلية، مزيدا من الفرص للنساء للمشاركة في مبادرات المعهد لبناء القدرات، كما يتجلى من الزيادة الكبيرة في مشاركة المرأة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وواصل المعهد مناصرته النشطة لترشيح النساء وقبول طلبات المرشحات منهن للمشاركة في برامجه التدريبية عن طريق القنوات المتاحة كافة.

٢٤- وقد خرص المعهد باستمرار على إدماج البعد الجنساني في مناهج التدريب ذات الصلة وفي الوحدات الدراسية المحددة التي تعالج القضايا الجنسانية. وعلى وجه التحديد، نظم المعهد دورات دراسية عن المواضيع التالية: تمكين المرأة والشباب في الزراعة؛ ودور الشباب في البناء للمستقبل على نحو أفضل من خلال تعزيز الفنون والثقافة والتراث؛ وإدارة السياسات الاقتصادية المراعية للمنظور الجنساني في سياق الجائحة؛ وتمكين المرأة من خلال تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ والوفاء بالوعود التي قُطعت في إطار العقد الجديد للإدماج المالي والاقتصادي للمرأة الأفريقية.

واو- مركز الموارد المعرفية

٢٥- واصل مركز الموارد المعرفية التابع للمعهد تلبية احتياجات برامجه البحثية والتدريبية بتقديم المعلومات إلى المتدربين، وأعضاء هيئة التدريس، والمشاركين في المؤتمرات، والباحثين، والعلماء الزائرين، والحكومات، وتزويدهم بخدمات الوثائق.

٢٦- وبسبب تفشي الجائحة وما تلاها من تدابير إغلاق شامل، أغلقت المكتبة أبوابها أمام الزوار. إلا أن تقديم الخدمات لمستعملي المكتبة، الذين يتألفون في الغالب الأعم من المشاركين في الدورات والزملاء، تواصل عبر الإنترنت وعن بعد. ومن تلك الخدمات، زودت المكتبة المستعملين بمواد ببليوغرافية مشروحة باللغتين الانكليزية والفرنسية.

٢٧- وواصل مركز موارد المعرفة التابع للمكتبة تصنيف الوثائق والمنشورات وفهرستها في شكل رقمي في المستودع المؤسسي. ورغم التحديات الناجمة عن طبيعة العمل عن بعد، أُضيف

ما مجموعه ٥١٤ عنوانا في عام ٢٠٢١ ليبلغ مجموع الوثائق المسجلة ٢٣٢٧٧ وثيقة، منها ٨٩٣٤ وثيقة متاحة مجانا بنصها الكامل. وأُجري ما مجموعه ٢٢٤ ٧٢٥ ١ عملية تنزيل لوثائق بنصوصها الكاملة في عام ٢٠٢١، مقارنة بـ ٥٦٧ ٣٢٦ ١ عملية في عام ٢٠٢٠.

الشكل الثاني:

عمليات تنزيل الوثائق التي أُجريت من مكتبة المعهد الرقمية

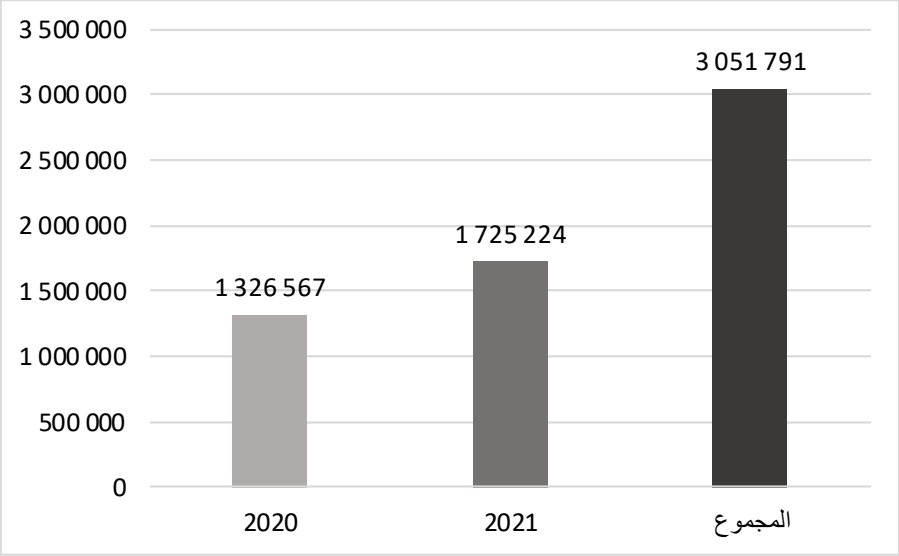

٢٨- وللمعهد شبكات للممارسة المهنية تتيح فرصة للتفاعل بين الممارسين وواضعي السياسات والجهات الفاعلة من غير الدول وخريجي المعهد وأهل الرأي،[٥] بما يكفل استخدام المستفيدين للمعارف والمهارات المكتسبة من خلال التدريب الذي يقدمه المعهد للتأثير على السياسات والتخطيط والعمليات على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي. وفي هذا الصدد، قام المعهد، في الفترة من ١٥ أيلول/سبتمبر إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، بتيسير عقد دورة استغرقت ستة أسابيع لشبكات الممارسة المهنية بشأن وضع نماذج الاقتصاد الكلي من أجل التنمية المستدامة، قام خلالها المشاركون الـ ٣٥، الذين أتوا من ١٥ بلدا أفريقيا، بتقييم التقدم المحرز في النهوض بإعداد وتطبيق نماذج الاقتصاد الكلي لتلبية متطلبات التنمية في أفريقيا، على النحو المبين في خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وفيما يلي بعض الدروس المستخلصة من الدورة:

(أ) النماذج شبه المحاسبية ونماذج التوازن العام القابلة للحوسبة هي النماذج التي تستخدمها الدول الأعضاء أكثر من غيرها؛

[٥] أهل الرأي هم خبراء متخصصون يضطلعون بدور أساسي في أداء المهام و/أو تقديم المعلومات.

(ب) تُستخدم نماذج التوازن العام القابلة للحوسبة في محاكاة أثر السياسات من خلال مصفوفة الحسابات الاجتماعية. أما نماذج البرمجة المالية فتُستخدم في عمليات المحاكاة والتنبؤات في سياق أطر الاقتصاد الكلي والميزنة القصيرة والمتوسطة الأجل؛

(ج) هناك رغبة في مواءمة الممارسات المتعلقة بنماذج الاقتصاد الكلي من خلال تفضيل النماذج التي يتبين، عند اخضاعها للتقييم، أنها تحقق نسبة عالية من النجاح. والسبيل إلى تحقيق هذه المواءمة يتمثل في إنشاء شبكة لواضعي نماذج التخطيط الإنمائي الأفريقيين.

ثالثا– التمويل وتنمية الموارد البشرية والشراكة

ألف– الشؤون المالية

٢٩– يركز هذا الفرع بصفة رئيسية على تعبئة الموارد وما يرتبط بها من استراتيجيات يستخدمها فريق قيادة المعهد.

٣٠– تُمول أنشطة المعهد من أربعة مصادر رئيسية هي:

(أ) منحة منتظمة مقدمة من الأمم المتحدة، وهي عبارة عن إعانة سنوية ثابتة بقيمة ١,٤ مليون دولار أجازتها الجمعية العامة. وتشكل هذه المنحة الأساس للميزانية البرنامجية السنوية المعتمدة؛

(ب) مساهمات تقدمها الدول الأعضاء الأفريقية عن طريق التسديد السنوي لاشتراكاتها المالية المقررة على أساس جدول محدد سلفا، أجازه واعتمده مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين؛

(ج) تمويل من مصادر خارجة عن الميزانية، مثل مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف والثنائية، ومؤسسات القطاع الخاص والشركاء الإنمائيين الآخرين؛

(د) موارد من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لدعم برامج وأنشطة تدريبية محددة.

٣١– ويبين الشكل الثالث المبلغ الإجمالي للدخل المحصّلة بين عامي ٢٠١٧ و٢٠٢١، مقسما إلى ثلاث فئات. وتشمل فئة ''التحويلات والمخصصات'' منحة الأمم المتحدة، والدعم الذي تقدمه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من خارج الميزانية، والتمويل المقدم من المانحين الآخرين.

٣٢- الموارد الخارجة عن الميزانية التي تم حشدها سنويا بين عامي ٢٠١٨ و٢٠٢١ أقل بكثير مما كانت عليه في عام ٢٠١٧، وهو ما يعكس الحالة التي عليها بيئة التمويل الحالية حيث لا يزال العديد من المانحين يمرون بمرحلة التعافي من الجائحة. وقد بذل المعهد جهودا حثيثة لزيادة إيراداته الخارجة عن الميزانية بصورة مطردة.

الشكل الثالث:

فئات الإيرادات، ٢٠١٧-٢٠٢١

(بدولارات الولايات المتحدة)

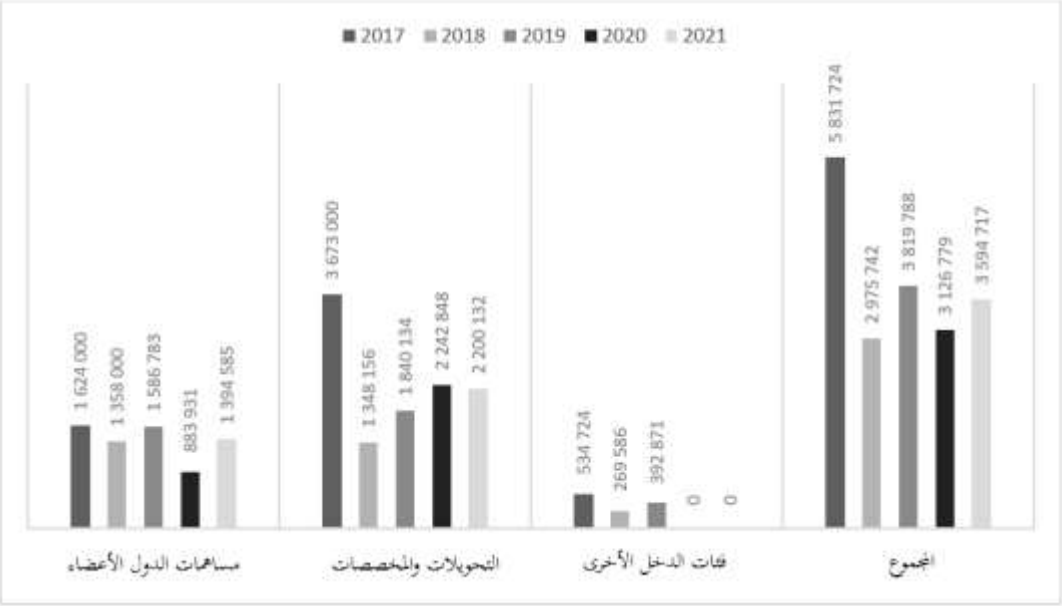

ملاحظة: يبلغ متوسط الميزانية السنوية للمعهد ٣,٧ مليون دولار.

٣٣- يبين الشكل الثالث أن عددا من الدول الأعضاء قد استجاب لمناشدة المعهد بدفع الاشتراكات السنوية المقررة بصورة أكثر انتظاما وبتسوية المتأخرات. وفي عام ٢٠٢١، بلغ مجموع مساهمات الدول الأعضاء ١,٣٥٨ مليون دولار (الجدول ١). ويعرب المعهد عن امتنانه العميق للدول الأعضاء على الدعم الذي قدمته في عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ على الرغم من الظروف غير المواتية التي أفرزتها الجائحة.

٣٤- وبالرغم مما تقدم، لا يزال لدى المعهد رصيد كبير من المتأخرات التي يتعين تحصيلها، ولا تزال المدفوعات قليلة وغير منتظمة. ويبدو أن هناك اتجاها بأن الدول الأعضاء التي تحقق هدفها في تسوية اشتراكاتها لسنة مَا تخفقُ بدرجة كبيرة في تحقيقه في السنة التي تليها. وهذا النمط يجعل من الصعب التخطيط والميزنة بسبب تباين مستوى الإيرادات المتأتية من الدول الأعضاء

(الشكل الرابع). وقد بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة ١٨ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، وهو ما يلقي بثقله على خطط المعهد لتعبئة الموارد.

الشكل الرابع

مساهمات الدول الأعضاء، ٢٠١٥-٢٠٢١

(بدولارات الولايات المتحدة)

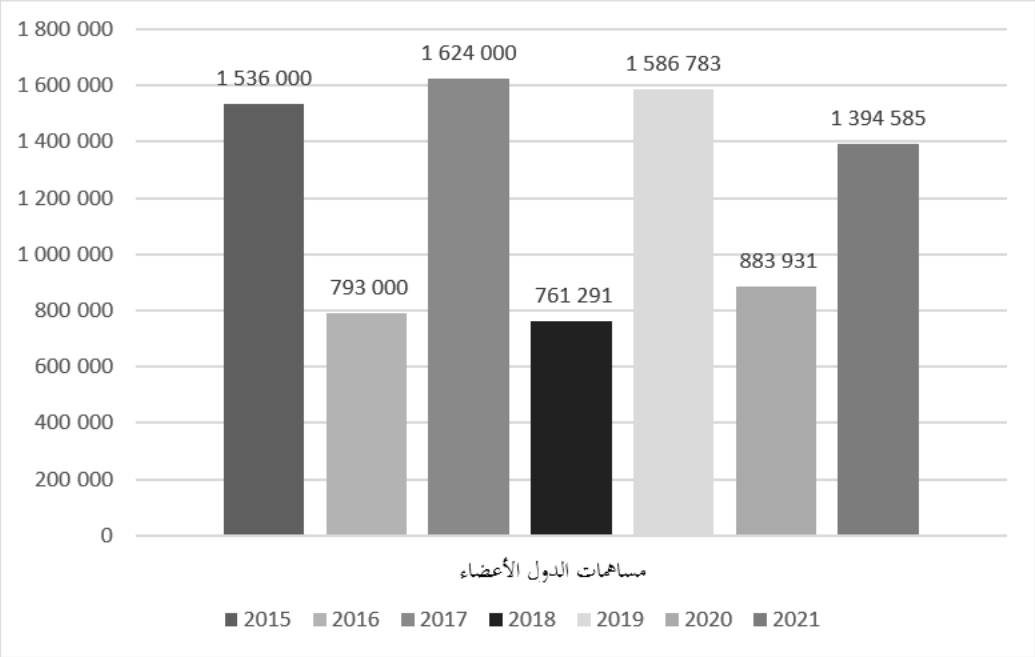

٣٥- وسيستمر المعهد في التواصل مع الدول الأعضاء فيما يتعلق باشتراكاتها، وهو بصدد مناقشة الموضوع مع السلطات المختصة في البلدان التي لديها متأخرات كبيرة غير مسددة.

الجدول ١:

الاشتراكات حسب البلدان، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١

(بدولارات الولايات المتحدة)

الرقم المسلسل	*البلد*	*الاشتراك السنوي المقرر*	*الاشتراك السنوي المسدد*	*المتأخرات المسددة*	*مجموع المبلغ المسدد في عام ٢٠٢١*
١	أنغولا	٣٢ ٠٠٠	٣٢ ٠٠٠	٦٤ ٠٠٠	٩٦ ٠٠٠
٢	بنن	١٥ ٠٠٠	١٤ ٨٧٨	٠	١٤ ٨٧٨
٣	الكاميرون	٢٤ ٠٠٠	٢٤ ٠٠٠	٢٢ ٢٥٧	٤٦ ٢٥٧
٤	كوت ديفوار	٣٢ ٠٠٠	٣٢ ٠٠٠	٢ ٨٥٠	٣٤ ٨٥٠

٥	مالي	١٥ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠	١٧ ٠٨١	٣٢ ٠٨١
٦	المغرب	٣٢ ٠٠٠	٣٢ ٠٠٠	١٠٦ ٢٩١	١٣٨ ٢٩١
٧	ناميبيا	٢٤ ٠٠٠	٢٤ ٠٠٠	٠	٢٤ ٠٠٠
٨	النيجر	١٥ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠	٠	١٥ ٠٠٠
٩	سيراليون	٢٠ ٠٠٠	٠	٢٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠
١٠	جنوب أفريقيا	٨٠ ٠٠٠	٨٠ ٠٠٠	٠	٨٠ ٠٠٠
١١	توغو	١٥ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠	٠	١٥ ٠٠٠
١٢	جمهورية تنزانيا المتحدة	٢٤ ٠٠٠	٢٤ ٠٠٠	٦٩ ١٥٤	٩٣ ١٥٤
١٣	زمبابوي	٤٠ ٠٠٠	٤٠ ٠٠٠	٧٤٥ ٠٧٥	٧٨٥ ٠٧٥
	المجموع	**٣٦٨ ٠٠٠**	**٣٤٧ ٨٧٨**	**١ ٠٤٦ ٧٠٧**	**١ ٣٩٤ ٥٨٥**

٣٦- وظل الدعم المالي المقدم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا منخفضا مقارنة بالأعوام السابقة، حيث تم تلقي ٣٢٤ ٠٠٠ دولار في عام ٢٠٢١ مقارنة بمبلغ ٧٧٠ ٢١٢ دولار ومبلغ ٧٢٦ ٣٣٣ دولار تم تلقيهما في عامي ٢٠٢٠ و٢٠١٩ على التوالي (الشكل الخامس). ويواصل المعهد التشاور مع قيادة اللجنة بشأن هذه المسألة. ويأمل المعهد في أن يعود مستوى الدعم إلى المستويات التي كان عليها قبل عام ٢٠١٨، الأمر الذي سيزيد من إمكانية التنبؤ بالموارد المالية للمعهد ويعزز اتساق تخطيط برامجه وتنفيذها.

الشكل الخامس:

مساهمات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من الموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠١٣-٢٠٢١

(بدولارات الولايات المتحدة)

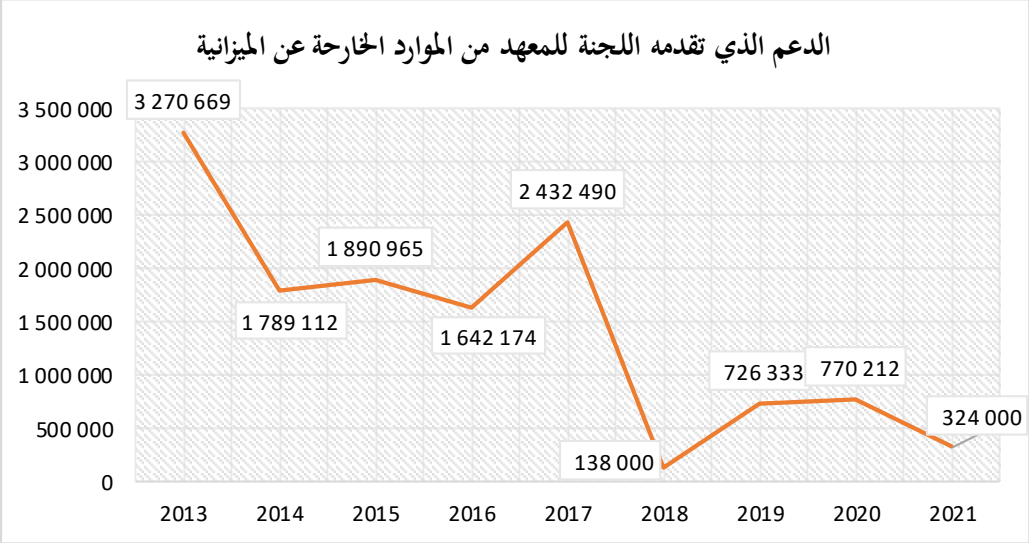

٣٧- وفي إطار الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٩—٢٠٢٣، واصل المعهد حملته الرامية إلى توسيع مصادر تمويله وذلك بإطلاق المزيد من المبادرات المحددة الهدف لتعبئة الموارد الخارجية، وصولا إلى التمويل الكامل وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمعهد. ورغم بيئة التمويل من المانحين التي تخضع لقيود مستحكمة، فقد تلقى المعهد منحة قدرها ٤٣٢ ٥٥٧ دولارا من حكومة إيطاليا لتزويد أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والبلدان المشاركة بتدريب متخصص رفيع المستوى يتعلق بالمسائل الضريبية والجمركية والتجارية والتشريعية، بهدف دعم الشركات المحلية، بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في تحسين علاقاتها التجارية الدولية، وخاصة مع الاتحاد الأوروبي وإيطاليا.

باء- تنمية الموارد البشرية

٣٨- ظل المعهد يعاني من نقص في الموظفين في عام ٢٠٢١، بوجود وظيفتين رئيسيتين شاغرتين: رئيس شعبة البحث والتدريب (برتبة ف-٥) ورئيس الشؤون الإدارية (ف-٤). وقد تم شغل الوظيفة الأخيرة في شباط/فبراير ٢٠٢٢ بينما لا تزال عملية الاستقدام مستمرة للوظيفة الأولى ومن المتوقع الانتهاء منها قريبا. كما تم تعيين أحد متطوعي الأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ لتعزيز قدرة المعهد على الرصد والتقييم.

٣٩- وتماشيا مع الجهود المتواصلة لتعزيز مكانة المعهد بوصفه الذراع التدريبي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وزيادة التعاون مع الشعب الأخرى، نُظمت دورتان تدريبيتان مع شعبة الشؤون الإدارية تناولت إحداهما تغير المناخ، بينما خُصصت الأُخرى لموضوع تطبيق مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة التي وضعتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وتَمثَّل هدف الدورة التدريبية الأخيرة في تعزيز فهم موظفي اللجنة لمجموعة الأدوات وإمكانية استخدامها في عملهم اليومي، في حين كانت الدورة التدريبية الأولى بمثابة رحلة تعلُّم افتراضية انغمس فيها الموظفون لمدة أسبوعين طوّروا خلالها قدراتهم فيما يتعلق بإدارة المخاطر المناخية. وعززت الدورتان قدرات موظفي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا البالغ عددهم ٦٢ موظفا، بمن فيهم ٤ من موظفي المعهد.

جيم- الشراكات

٤٠- واصل المعهد استراتيجيته المتمثلة في إقامة شراكات مع مختلف أصحاب المصلحة في مجال تقديم التدريب وغير ذلك من المبادرات. وتختلف هذه الشراكات في شكلها، وتشمل اتفاقات لتقاسم تكاليف الأنشطة، واتفاقات لتبادل المعرفة والخبرة التقنية، فضلا عن شراكات تمويل عادية. وتجدر الملاحظة بوجه خاص أن الأنشطة التي جرت في عام ٢٠٢١ كانت بالتعاون مع الشركاء، وهم: مفوضية الاتحاد الأفريقي؛ والمعهد الوطني للإدارة العامة في ماليزيا؛ ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا؛ ورابطة الجامعات الناطقة باللغة البرتغالية؛ والمعهد البرازيلي الأفريقي؛ وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية؛ ومبادرة المجتمع المنفتح لغرب أفريقيا؛ والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا؛ وتجمع دول الساحل والصحراء؛ وحكومتا غامبيا وإيطاليا؛ وأكثر من ٧٠ جامعة.

الجدول ٢:
فئات الشركاء

نوع الشركاء	عدد الشركاء
كيانات الأمم المتحدة	٥
الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية	٦
المنظمات الدولية	١
الدوائر الأكاديمية ومعاهد البحوث	٧٥
المجموع	٨٧

٤١- وشملت الأنشطة التي جرت نتيجة لهذه الشراكات وغيرها إجراء بحوث مع الأونكتاد بشأن دور حماية المستهلك والحماية الاجتماعية في توفير الخدمات الصحية (بما في ذلك الصحة

الإلكترونية) في أعقاب الجائحة؛ وتدريب على التحول الرقمي للتعليم التقني والمهني، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية وشراكتها الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي، ومعهد التعليم والتدريب للبلدان الناطقة بالفرنسية؛ وتدريب نُظم بالتعاون مع مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، ركز على تصميم وتنفيذ سياسات لتعزيز الروابط المتبادلة بين التنمية والسلام والأمن والعمل الإنساني وحقوق الإنسان للتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في القارة؛ وتدريب على تأثير الجائحة على اقتصادات الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا؛ وتدريب مصمم خصيصا لأعضاء تجمع دول الساحل والصحراء بشأن السياسات والتشريعات المتعلقة بتشغيل الممرات البرية.

٤٢ - وقُدّم تدريب بشأن التعجيل بإدماج وتشغيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على الصعيد الوطني في البلدان الأفريقية الناطقة بالبرتغالية بهدف تعزيز نهج متكامل إزاء المنطقة في سياق خطط التنمية الوطنية للبلدان الأفريقية الخمسة الناطقة بالبرتغالية. وأتاح التدريب، الذي قدم باللغة البرتغالية، فرصة للبلدان المشاركة لتقدير المزايا النسبية والتنافسية التي ستعود عليها على إثر تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وشكَّل التدريب الخطوة الأولى في إطار التعاون مع جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية ورابطة الجامعات الناطقة باللغة البرتغالية.

٤٣ - وفي إطار دور المعهد بوصفه همزة وصل بين الحكومات والأوساط الأكاديمية، قام المعهد بتيسير عملية إطلاق شبكة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للاقتصاديين الشباب، بغية تعبئة الاقتصاديين الأفريقيين الشباب للإسهام بشكل ملموس في معالجة التحديات الاقتصادية للقارة. وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، شارك ٧٥٩ اقتصاديا شابا في أنشطة الشبكة عن طريق إقامة شراكات مع ٧٥ جامعة في ٢٨ بلدا.

رابعا- التوقعات لعام ٢٠٢٢

٤٤ - لقد سبقت الملاحظة آنفا أن الحاجة إلى التعجيل بالتحول الهيكلي للقارة من أجل البناء للمستقبل على نحو أفضل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة زادت من الطلب على خدمات المعهد زيادة كبيرة. وفي ذلك رسالة إيجابية تتعلق بأهمية الخدمات التي يقدمها المعهد والتأثير الذي يُحدثه. ولكي يواصل المعهد تلبية توقعات الدول الأعضاء فيه والجماعات الاقتصادية الإقليمية وغيرها من الجهات الفاعلة الإنمائية في القارة على نحو مُرضٍ، سيتعين عليه أن يكفل مواءمة أنشطته مع الطلب المتغير بوتيرة متسارعة والذي يزداد تعقيدا بمرور الزمن. ويعمل المعهد أيضا على ضمان حدوث زيادات متناسبة في موارده المالية والبشرية.

٤٥ - ورغم الزيادة في أعداد النساء اللائي استفدن من نقل برامج المعهد التدريبية إلى المنصات الإلكترونية أثناء الجائحة، فإن بذل المزيد من الجهود سيكون مطلوبا لزيادة عدد النساء اللائي يتلقين التدريب بالمعهد. وسيواصل المعهد القيام بذلك بالمزيد من العمل الإيجابي، والدورات المصممة خصيصا، وتدريب المدربين. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل المعهد حض الدول الأعضاء فيه على ترشيح عدد أكبر من النساء عند فتح باب تقديم الطلبات.

٤٦ - وسيمضي المعهد قُدما في تعزيز تواصله مع الدول الأعضاء لكي تتمكن من تقدير احتياجاتها وتوقعاتها بصورة أفضل. وفي هذا الصدد، سينصب التركيز بدرجة أكبر على استحداث دورات دراسية مصممة حسب الطلب وقادرة على معالجة أي تحديات بعينها يواجهها بلد ما.

٤٧ - وقد كشفت حالة الطوارئ العالمية الناجمة عن الجائحة عن ضعف الاقتصادات الأفريقية واعتمادها على العوامل الخارجية، مما أدى إلى تدني مستوى تصميم وإدارة خطط وسياسات التنمية. وقد أدت استجابات البلدان لحالة الطوارئ في مختلف أنحاء العالم إلى تغييرات جذرية في مسارات التنمية المحلية والعالمية في غضون فترة زمنية قصيرة جدا. وفي هذا السياق، من الضروري أن يتضمن التخطيط الإنمائي وتنفيذ البرامج تحليلا للمخاطر يأخذ في الاعتبار الآثار المترتبة عن عدم وضوح الرؤيا ويسهم في اتخاذ القرارات السليمة. وفي ضوء ما تقدم، قرر المعهد تعميم تحليل المخاطر والتخفيف من حدتها في أنشطته الخاصة ببناء القدرات وأنشطته البحثية في عام ٢٠٢٢.

٤٨ - وسيواصل المعهد تسيير وزيادة برامجه الخاصة بالشراكات مع الأوساط الأكاديمية، والمنظمات الإنمائية الدولية، والإدارات والوزارات الحكومية، والهيئات البحثية والمراكز الفكرية، والمؤسسات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وسيسعى بنشاط إلى إيجاد فرص للتعاون في مجال تقاسم التكاليف لاستكمال استراتيجيته الخاصة بتعبئة الموارد. وستحتل مسألة إنشاء شبكة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للاقتصاديين الشباب وبناء قدراتها في معالجة القضايا الإنمائية الناشئة مكانة بارزة في شراكات المعهد.